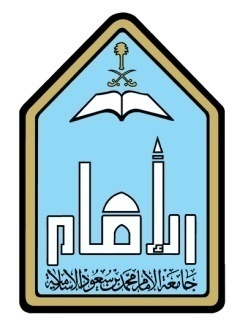
**الممْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُوديَّة**

**الممْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُوديَّة**

**وزارة التَّعْليم العَالي**

**جامعةُ الإمام محمَّد بن سُعُود الإسلاميَّة**

**المعهد العالي للقضاء**

**قسْم الفِقْه المقارن**

**قسْم الفِقْه المقارن**

مُلخَّص بحث/

قاعدة (حُكْمُ الحَاكِمِ لا يُزيل الشَّيء عنْ صِفَتِه)

وتطبيقاتها الفقهية في فقه الأسرة والقضاء

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن

**إعْدَاد الطالب**

عبد الله بن محمد الهويمل

**إِشْرَاف فَضيْلة الدكتور**

خالد بن مفلح الحامد

أستاذ الفقه المساعد بالمعهد العالي للقضاء

العام الجامعي (1430ç -1431ç)

قاعدة (حُكْمُ الحَاكِمِ لا يُزيل الشَّيء عنْ صِفَتِه)

وتطبيقاتها الفقهية في فقه الأسرة والقضاء

الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على رسول الله وعلى آله وصحبه، وبعد:

فهذا ملخص البحث، أوردتُ فيه أبرز مسائله، وأهم نتائجه، على النحو الآتي:

1. قاعدة "حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته"، وفيها ما يلي:
2. أن المدعى فيه متى كان في نفس الأمر وحقيقته باطلاً أو حراماً فحكم القاضي به لمن هو عليه حرام فحكمه لا يحله له، ولا يسوغ له أن ينتفع به بوجهٍ من وجوه الانتفاع، بل يبقى على ما هو عليه قبل القضاء من الحرمة والبطلان، وهذا يعم الأموال والعقود والفسوخ.
3. الألفاظ التي وردت بها القاعدة، وقد أشرتُ إليها في موضعها.
4. الأصل فيها الكتاب والسنة.
5. اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين، وتبين لي أن الراجح هو قول الجمهور، وهو أن حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته.
6. مسألة حكم القاضي بالنكاح المبني على شهادة الزور، اختلف العلماء في هذه المسألة، وتبين لي أن الراجح في هذه المسألة هو قول الجمهور، وهو أن المرأة لا تحل لمدعيها بحال، والحكم نافذ في الظاهر، بحيث تمكن منه، وتلزمه أحكام الزوجية، ويحرم عليها أن تتزوجه بغيره، وعليها أن تمتنع منع، وأن تحتال في دفعه عنها.
7. مسألة: لو ادعت امرأة على رجل نكاحاً وهو يجحد، اختلف العلماء في هذه المسألة، وترجح لي قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن، أن المرأة لا تحل للرجل بمجرد ادعائها ذلك، والحكم نافذ في الظاهر فقط، ولا يحل له وطؤها.
8. مسألة: لو ادعى رجل على امرأة نكاحاً وهي جاحدة، وأقام بينة زور، اختلف العلماء في هذه المسألة، و تبين لي أن الراجح هو قول محمد بن الحسن وقول أبي يوسف الثاني، وهو القول بعدم نفاذ هذا الحكم في الباطن، وإنما ينفذ ظاهراً، ولا يحل له وطؤها، وليس لها أن تمكنه من نفسها.
9. مسألة: لو نكح امرأة في عدتها وقد قالت له: ليست في عدة، اختلف العلماء في هذه المسألة، وتبين لي أن الراجح هو قول الشافعي، وهو أنه لا يحل له أن ينكحها، وينفذ حكم القاضي في الظاهر فقط، ولا يحل له وطؤها.
10. مسألة: من تزوج امرأة زنى بها أبوه أو ابنه، اختلف العلماء فيها، وتبين لي أن الراجح هو قول أبي يوسف وهو أنه لا ينفذ قضاء القاضي.
11. مسألة: إذا جاء المفقود، وقد تزوجت امرأته، اختلف العلماء فيها، وقد تبين لي أن الراجح هو قول ابن قدامة، وهو أنه يجب على الزوج الثاني تجديد العقد.
12. مسألة: لو أقام شاهدي زور على أن هذه المرأة ابنته، اختلف العلماء فيها، وتبين لي أن الراجح هو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وهو أن حكم القاضي لا ينفذ، ولا تكون ابنة له بشهادة الزور.
13. مسألة: لو ولدت له جاريته جارية فجحدها فأحلفه القاضي، اختلف العلماء فيها، وتبين لي أن الراجح هو قول الشافعي، وهو أن حكم القاضي لا ينفذ في الباطن، ولا يحل لهذا الرجل أن يطأ هذا البنت.
14. مسألة إذا قضى القاضي ببيع أمة بشهادة زور، فهل للمنكر وطؤها، اختلف العلماء فيها، وتبين لي أن الراجح هو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وهو أنه لا ينفذ حكم القاضي هنا بناء على شهادة الزور، ولا يحل للمنكر وطؤها.
15. مسألة إذا شهد شهود زور أنه أقر أنه أمته بنتاً له فجعلها القاضي بنتاً له، اختلف العلماء فيها، وتبين لي أن الراجح هو قول محمد بن الحسن وقول أبي يوسف الثاني، وهو أنه لا ينفذ حكم القاضي هنا، ولا تثبت لها أحكام البنتية، ولا تكون ابنة له بشهادة الزور.
16. مسألة إذا ادعى شخص لا وارث له أن شخصاً مجهول النسب ابن له وأقام على ذلك شاهدي زور، اختلف العلماء فيها، وتبين لي أن الراجح هو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وهو أنه لا ينفذ حكم القاضي، ولا يكون ابن له من النسب بشهادة الزور.
17. مسألة تحريم المرأة على من شهد بتطليقها زوراً، اختلف العلماء فيها، وتبين لي أن الراجح هو قول الجمهور، وهو أنه لا يحل لأحد الشهود أن يتزوجها والحال أنه عالم بأنها لا تزال في عصمة غيره.
18. مسألة حكم من ألزمه القاضي بإمساك مطلقته فهنا لا ينفذ حكم القاضي ظاهراً وباطناً.
19. مسألة إذا طلق امرأته بائناً فرفعته إلى القاضي فأنكر، اختلف العلماء فيها، وتبين لي أن الراجح هو قول الإمام مالك، وهو أنه لا ينفذ حكم القاضي باطناً، ولا يحل له وطؤها لحكم الحاكم بذلك، لعلمه أنه قد طلقها.
20. مسألة لو طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو ينكر وأقامت بينة زور، اختلف العلماء فيها، وتبين لي أن الراجح هو قول أبي يوسف الثاني ومحمد بن الحسن، وهو أنه لا ينفذ حكم القاضي باطناً، ولا يحل لزوجها الثاني وطؤها.
21. مسألة لو استأجرت امرأة شاهدين شهدا بطلاق زوجها لها وهما يعلمان كذبهما، اختلف العلماء فيها، وقد تبين لي أن الراجح هو قول الجمهور، وهو أنه لا ينفذ قضاء القاضي في الباطن، ولا يحل لها أن تتزوج، ولا يحل لأحد من الشاهدين نكاحها، لأنهما يعلمان كذبهما.
22. مسألة لو طلق رجل امرأته ثلاثاً ثم جحد، فأحلفه الحاكم، المرأة هنا حلت له في الظاهر، حرمت عليه في الباطن، وحل لها أن تتزوج غيره في الباطن، ومنعت من التزويج بغيره في الظاهر، ولا يحل له أن يصيبها، وليس لها أن تدعه يصيبها، وعليها أن تمتنع منه بأكثر ما تقدر عليه.
23. مسألة إذا التعن الرجل ثلاث مرات والتعنت المرأة ثلاث مرات، اختلف العلماء في هذه المسألة، وقد تبين لي أن الراجح هو مذهب الحنفية، وهو أنه أخطأ السنة، والفرقة جائزة هنا.
24. مسألة لو كان الملاعن لزوجته كاذباً في دعواه، اختلف العلماء فيها، وتبين لي أن الراجح هو قول أبي يوسف زفر وهو أنه ليس له أن يتزوجها.
25. مسألة لو اختصم رجلان في شيء فحكم القاضي لأحدهما، فكان يعلم أن القاضي قد أخطأ عندما حكم له، فهنا أقول بقول الشافعي وهو أنه لم يسع المحكوم له أخذ ما حكم له به، بعد علمه بخطأ القاضي، وإن كان ممن يشكل ذلك عليه أحببت أن يقف حتى يسأل، فإن رأى القاضي أصاب أخذه، وإن كان الأمر مشكلاً في قضائه فالورع أن يقف؛ لأن تركه وهو له خير ممن أخذه وهو ليس له.
26. مسألة لو شهد له رجلان بزور أن فلاناً قتل ابنه وهو يعلم أن ابنه لم يقتل، اختلف العلماء فيها، وتبين لي أن الراجح هو قول الشافعي، وهو أنه لا ينفذ حكم القاضي في الباطن، وليس له القود من هذا الشخص بشهادة الزور؛ لأنه يعلم يقيناً أن ابنه لم يقتل، وإنما ظلم هذا الشخص.
27. مسألة نقض الأحكام القضائية إذا تبين جرح الشهود، وقد اختلف العلماء فيها، والذي يترجح أن القاضي إذا أعمل جهده في تزكية الشهود، وثبت عنده بخبر العدول أو بعلمه صدقهم، فلا ينقض حكمه بعد ذلك، وليس عليه أن يسمع دعوى في جرحهم؛ ولأن تجريح من ثبتت عدالته بعد أداء الشهادة والحكم بها يخال فيه التهمة، من جهة أنه لم يدعي فسقهم إلا بعد الحكم، فهلا ادعى فيهم قبله؟.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.